# دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء في مجال وكالات التصنيف الائتماني الدولية

المستندات الفنية الخاصة باللجنة الفنية المتخصصة الرابعة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالشئون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل.

أكرا، غانا

9 – 14 مارس عام 2020

تاريخ التقديم: يناير 2020

**قائمة المستندات**

1. قرار اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة بشأن دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء بشأن وكالات التصنيف الائتماني الدولية.
2. مذكرة مفاهيمية وخارطة الطريق.
3. إطار السياسة العامة بشأن الدعم المقدم للدول الأعضاء في مجال وكالات التصنيف الائتماني الدولية.
4. الشروط المرجعية لدراسة الجدوى لإنشاء وكالات التصنيف الائتماني الأفريقية.
5. بيان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران اقترح موضوع جمعية الاتحاد الأفريقي لعام 2021.

## ديباجة

شاركت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في أعمال اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالشئون المالية النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل وقدمت عرضا عن مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء في مجال وكالات التصنيف الائتماني الدولية، وكان العرض التقديمي قائما على قرار الجمعية "الجمعية/ الاتحاد أفريقي/ إعلان 631 (XXVIII)" الذي اعتمدته في دورتها العادية الثامنة والعشرين التي عقدت في أديس أبابا في إثيوبيا في يناير 2017، وأصدرت توجيهاتها للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال وكالات التصنيف، واعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة القرارات التالية:

i. طلب الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع اقتراح محدد بشأن دعم الدول الأعضاء في وكالات التصنيف الائتماني الدولية، وإجراء دراسة جدوى لإنشاء وكالات تصنيف ائتماني أفريقية لتقديمها إلى اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة المعنية بالشئون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل.

ii. طلب آخر من مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقديم اقتراح حول الموضوع الرئيسي لقمة الاتحاد الإفريقي لعام 2021 إلى اللجنة الوزارية لجدول أعمال عام 2063 المكلفة بدراسة الموضوعات الرئيسية السنوية.

بناءً على هذه الخلفية، تقدم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران المستندات الفنية للجنة الفنية المتخصصة الرابعة المقرر عقدها في الفترة من 9 إلى 14 مارس عام 2020 في أكرا في غانا.

**مذكرة مفاهيمية**

## 1. مقدمة

شهدت السنوات العشر الماضية نهوضًا كبيرًا في الحكومات الأفريقية التي تسعى للحصول على تصنيف ائتماني سيادي من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاث من أجل الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية، وأهدافها الرئيسية هي تعميق أسواق رأس المال المحلية، وزيادة رأس المال لمشروعات البنية التحتية العامة، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم وصول القطاع الخاص إلى أسواق رأس المال العالمية، وقد ارتفعت قيمة السندات المقومة بالعملات الأجنبية التي تصدرها الحكومات الأفريقية كل عام من 2 مليار دولار أمريكي في عام 2009 إلى حوالي 27.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وحتى الآن تمتلك عشرة دول أفريقية ذات أعلى قيمة للاقتراض بالعملات الأجنبية من خلال إصدار السندات إجمالي 113.5 مليار دولار أمريكي من سندات اليورو المستحقة، وفي 31 ديسمبر عام 2018 أصدرت 21 دولة أفريقية سندات اليورو لدعم الميزانيات الحكومية وتمويل الاستثمار في البنية التحتية، وتشير تقارير الرقابة على سوق رأس المال الأفريقية لعام 2018 إلى أن حوالي 38 بالمائة من تدفق رأس المال إلى الأسواق الأفريقية يتم عبر صكوك الدين السيادي.

وحاليًا يوجد لدى 32 دولة أفريقية تصنيفات سيادية من وكالة واحدة على الأقل (أو جميعها) من وكالات التصنيف الدولية الثلاث، ورغم ذلك، إلى جانب بوتسوانا ومصر وليبيا والمغرب وموريشيوس وناميبيا وجنوب أفريقيا وتونس، خصصت جميع الدول الأفريقية الأخرى تصنيف سيادي أولي لدرجة استثمارية دون مستوى الاستثمار (أي المستوى متدنٍ)، ومن بين الدول الثمان التي حصلت على تصنيف سيادي أولي من الدرجة الاستثمارية تمكنت أربعة منها فقط – بوتسوانا والمغرب وموريشيوس وجنوب أفريقيا (فقط من خلال وكالة موديز) – من الحفاظ عليها حتى الآن، وتشير البيانات التاريخية إلى أنه لم تتمكن أي دولة أفريقية من تجاوز سقف تصنيف الاستثمار من "الوضع المتدنٍ"، وقد كانت توقعات التصنيف "سلبية" بشكل عام بالنسبة لمعظم الدول الأفريقية مما يشير إلى احتمالية خفض تصنيفاتها الائتمانية، وكان هناك إجمالي 52 عملية خفض التصنيف مقابل عملية 25رفع تصنيف فقط و123 تغيير سلبي في التوقعات مقابل 23 تغييرًا إيجابيًا في التوقعات.

## 2. التحديات التي تواجه الدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني الدولية

قدمت الدراسات التي أجراها أولابيسي وشتاين (2015)[1] وبريتوريوس وبوثا (2017)[2] أدلة تشكك في الاتساق والتطبيق العادل للمؤشرات النوعية ومؤشرات المخاطر النوعية المستخدمة في تحديد التصنيفات الائتمانية السيادية للدول الأفريقية. في حين أنه لدى نماذج التصنيف الائتماني أعلى مُعامِلات خاصة بالمتغيرات المؤسسية والمالية النوعية مثل فعالية الحوكمة وسيادة القانون ومراقبة الفساد ومصداقية السياسة والمخاطر السياسية ومخاطر التأثر بالعوامل الخارجية وفعالية السياسة، وتقوض هذه المعايير القوة الاقتصادية والنمو المحتمل المتضمن في الاقتصادات الأفريقية حيث تميل إلى افتراض أن الحكومات الإفريقية ضعيفة سياسياً وغير فعالة وغير كفؤ في إدارة الديون السيادية. وينتقد المحللون عدم تمييز تحليل التصنيف الائتماني السيادي بين التحديات الإدارية السياسية للدول الأفريقية وقدرة حكومة كل منها على سداد ديونها السيادية، ويتم الحكم على هذه العوامل النوعية بناءً على الإقناع الإيديولوجي لمحلل الائتمان الرئيسي الذي تعتمد عليه عملية التصنيف بأكملها، مما يستدعي التشكيك في دقتها وموضوعيتها.

وعلاوة على ذلك تم توجيه انتقادات لوكالات التصنيف الائتماني الدولية لإظهارها عدم الموضوعية والتحيزات من خلال تخصيص تصنيفات سيادية متميزة على نطاق واسع للدول التي لديها مؤشرات اقتصاد كلي متماثلة نسبيًا، على سبيل المثال حددوا تصنيفًا أفضل للدول ذات السيادة التي تعاني من أزمات في أوروبا (اليونان والبرتغال وإيطاليا) حتى أثناء فترات الأزمات، ويقدموا تبريرات لتحفظاتهم في رفع مستوى أسرع الدول الإفريقية نموًا التي تتحسن اقتصاداتها (إثيوبيا وساحل العاج ورواندا والسنغال). وحتى الآن لم يتم رفع مستوى أي دولة أفريقية من "وضع متدنٍ" إلى درجة الاستثمار على الرغم من مستويات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً والإمكانات الاقتصادية طويلة الأجل التي ترفضها وكالات التصنيف الائتماني الدولية باعتبارها نمو هش. وبالمقارنة بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدول الأخرى ذات السمات المتشابهة في قارات أخرى نجد أن تحديد هشاشة الاقتصاد في سياق الدول الإفريقية يدعو للطعن فيه.

[1] أولابيسي م وشتاين هـ (2015). إصدارات السندات السيادية: هل تدفع البلدان الأفريقية أكثر للاقتراض؟ صحيفة التجارة الأفريقية 2 (2-1)، الصفحات 87-109.

[2] بريتوريوس م وبوثا إ (2017). محددات التصنيفات الائتمانية السيادية في أفريقيا: منظور إقليمي. في التقدم المحرز في البحوث الاقتصادية التطبيقية (صفحات 549-563).

وبالإضافة إلى النمو الاقتصادي المرتفع والبيئة الاجتماعية المحسنة والتعمق المالي والتصنيع الذي شهدناه طيلة العقد الماضي فإن تصنيف "الوضع المتدنِ" بالنسبة للدول الأفريقية يعتبر مثيرًا للجدل للأسباب التالية: أولاً هناك كمية كبيرة من القروض الميسرة للدول الأفريقية التي لا تخضع للتصنيفات الائتمانية التي يكون المقرضون فيها على استعداد الاتزام برؤوس أموالها لفترات طويلة الأجل تتراوح بين 20 و30 عامًا، ثانياً تصنف السندات "المتدنية" على أنها شديدة الخطورة ومتعلقة بالمضاربة وبالتالي ينبغي أن يكون بيعها صعباً، وعلى العكس عادة تحقق جميع السندات السيادية طويلة الأجل التي تصدرها الدول الأفريقية اكتتابًا زائدًا، وأخيرًا يضع مديرو الصناديق الدوليون باستمرار منحنيات عائد عالية للحكومات الأفريقية لإصدار ديون سيادية ذات آجال استحقاق وبنود إلزامية مختلفة، وهذه الالتزامات والمصالح هي دليل على أن الجدارة الائتمانية لمعظم الدول الأفريقية قد لا تكون مضاربة بدرجة عالية كما تصورها وكالات التصنيف الائتماني الدولية.

وقد أصدرت عدة حكومات أفريقية في مناسبات مختلفة بيانات تسجل عدم رضاهم عن انكماش وكالات التصنيف من عمليات التصنيف العلمي، وطعنت الحكومة النيجيرية في فبراير عام 2014 قرار ستاندرد آند بورز بوضع نيجيريا تحت "مراقبة الائتمان" بقصد خفض تصنيفها بغض النظر عن تطورات الاقتصاد الكلي الإيجابية التي تحققت منذ إجراء التصنيف السابق في الدولة، وفي سبتمبر عام 2015 أصدرت حكومة زامبيا بيانًا يشكك في صحة تصنيف الخفض غير المرغوب فيه الذي أصدرته وكالة موديز دون استشارة الحكومة الزامبية، كما أن إجراء التصنيف لم يكن يعكس في النمو الاقتصادي للبلاد الذي شكلت نسبته 5% في الربع الثالثز وفي أغسطس عام 2017 أصدرت حكومة ناميبيا بيانًا يشكك في دقة قرار وكالة موديز لخفض التصنيف الائتماني للدولة من الدرجة الاستثمارية إلى الوضع المتدنِ دون إجراء المشاورات المناسبة مع ممثلي الحكومة، وكانت الحكومة الناميبية تؤمن إيمانًا تامًا بأن التغيير الجوهري في التصنيف كان سابقًا لأوانه ومضاربًا وكان ينبغي أن يسبقه تقييم متعمق ومشاركة مع سلطاتها بدلاً من أن تقوم وكالة التصنيف "بالاستعراض المستندي". كما نشرت حكومة تنزانيا في مارس عام 2018 بيانًا ينتقد قرار وكالة موديز بفرض نظرة سلبية على التصنيف الائتماني الدولي الأول للدولة دون التشاور مع ممثلي الحكومة لمناقشة أي استفسارات قد يطرحونها أثناء مراجعتهم.

## 3. معالجة التحديات المتعلقة بوكالات التصنيف الائتماني الدولية

بعد الإشارة إلى عدد الحكومات الأفريقية التي تواجه تحديات في التعامل مع وكالات التصنيف اعتمدت الدورة العادية الثامنة والعشرون لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2017 قرار "الجمعية/ الاتحاد أفريقي/ إعلان 631(XXVIII)" الذي يوجه الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني الدولية، وعند تنفيذ قرار جمعية الاتحاد الإفريقي ستسعى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إلى عقد عدد من اجتماعات الخبراء والمشاورات حيث سيتم النظر في الخيارات والتوصيات والمقترحات المختلفة التي تشمل:

أ. وضع إطار للسياسة لتوجيه تقديم الدعم للدول الأفريقية فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني الدولية.

ب. إنشاء مكتب للأبحاث والاستشارات لتقديم الدعم للدول الأفريقية فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني الدولية.

ت. وضع معيار أفريقي لمؤشرات التصنيف الائتماني.

ث. الإطار التنظيمي القاري الذي يشرف على أنشطة وكالات التصنيف الائتماني الدولية في القارة.

ج. إنشاء وكالة تصنيف لعموم إفريقيا.

من المتوقع أنه من خلال المشاورات مع كل من قارتكم والمنظمات الدولية ستقوم الآلية الوطنية لاستعراض الأقران بإيجاد آليات عملية لدعم الدول الأفريقية في تناول تحديات وكالات التصنيف الائتماني الدولية.

## 4. خارطة طريق التنفيذ

فيما يلي مسودة خارطة الطريق لتنفيذ القرار بالتعاون مع الشركاء والأطراف المعنية التاليين:

أ. جمعية البنوك المركزية الأفريقية

ب. لجنة مراكز التنسيق للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

ت. هيئات صنع السياسة التابعة للاتحاد الأفريقي.

ث. بنوك التنمية الدولية.

ج. اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالشئون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل.

ح. صناعة التصنيف الائتماني.

| جدول الأعمال | | | | |
|---|---|---|---|---|
| البند | النشاط | الإجراء | وضع التنفيذ/ التواريخ المبدئية | المسئولية |
| .1 | اجتماع مؤقت للجنة المتخصصة في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا (1) | تفسير القرار وتحديد خارطة الطريق | تم انعقاده (2–3 ديسمبر عام 2018) | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران |
| .2 | اجتماع مؤقت للجنة المتخصصة في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا (2) | وضع الشروط المرجعية ومراجعة مشروع إطار السياسة | تم انعقاده (1 مارس عام 2019) | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران |
| .3 | اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة للاتحاد الأفريقي في الكاميرون، ياوندي | استعراض واقتراح خارطة الطريق | تم انعقاده (4–8 مارس عام 2019) | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران واللجنة الفنية المتخصصة |
| .4 | الاجتماع الأول للجنة المتخصصة في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا | اعتماد الشروط المرجعية وإطار السياسة | تم انعقاده (7–8 يونيو عام 2019) | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران |
| .5 | مشاورات مع جمعية البنوك المركزية الأفريقية في كيجالي، رواندا. | التشاور والتحقق من صحة إطار السياسة المقترح | تم انعقاده (11 يوليو عام 2019) | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران |
| .6 | مشروع الإطار في اجتماع لجنة مراكز التنسيق | تقديم إطار السياسة للملاحظة | تم انعقاده (11 أغسطس عام 2019) | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران |
| .7 | المشاورات الدولية في أفريقيا وأوروبا وروسيا | التشاور مع الأطراف المعنية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي | قيد التنفيذ (مارس عام 2020) | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران |
| .8 | الاجتماع التشاوري المشترك للجنة المتخصصة والدول الأعضاء في أديس أبابا، إثيوبيا | التحقق من صحة إطار السياسة المقترح | أبريل 2020 | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران: إدارة الشئون الاقتصادية – مفوضية الاتحاد الأفريقي |
| .9 | طرح مشروع إطار السياسة العامة على اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة المعنية بالشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل في غانا، أكرا | التوصيات | مارس عام 2020 | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ اللجنة الفنية المتخصصة |
| .10 | طرح مشروع الإطار المنقح في اجتماع الفريق الأفريقي لاستعراض الأقران | المراجع والتوصيات | أبريل عام 2020 | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ الفريق الأفريقي لاستعراض الأقران |
| .11 | طرح مشروع الإطار المنقح في اجتماع لجنة مراكز التنسيق | المراجعة والتوجيهات | مايو عام 2020 | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | لجنة مراكز التنسيق |
| .12 | طرح إطار السياسات على لجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا، إثيوبيا | الموافقة والتوصيات | يونيو عام 2020 | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ لجنة الممثلين الدائمين؛ إدارة الشئون الاقتصادية – مفوضية الاتحاد الأفريقي |
| .13 | طرح الإطار في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لاتخاذ قرار في أديس أبابا، إثيوبيا | القرار | فبراير عام 2021 | الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ لجنة الممثلين الدائمين؛ إدارة الشئون الاقتصادية – مفوضية الاتحاد الأفريقي |

# دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني الدولية

## مشروع إطار السياسة

**2019**

**جدول المحتويات**

.1 **مقدمة** 4

**2.التحديات التي تواجه الدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني الدولية** 5

.**3**معالجة التحديات المتعلقة بوكالات التصنيف الائتماني الدولية 7

.**4**خارطة طريق التنفيذ 7

**قائمة الاختصارات** 12

.**I خلفية** 13

.**II الغرض والأهداف** 15

.**III المبادئ التي تدعم الإطار** 16

.**IV آليات التشغيل والإشراف** 18

.**V الموارد والتمويل** 23

## قائمة الاختصارات

ACB – البنك المركزي الأفريقي

ACBF – مؤسسة بناء القدرات الأفريقية

AfDB – البنك الأفريقي للتنمية

AIB – بنك الاستثمار الأفريقي

AMF – صندوق النقد الأفريقي

APR – استعراض الأقران الأفريقية

APRM – الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

ARC المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر

AU – الاتحاد الأفريقي

CRA – وكالة التصنيف الائتماني

ESMA – الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق

ICRAs – وكالات التصنيف الائتماني الدولية

IOSCO – المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

OSAA – مكتب المستشار الخاص لشئون أفريقيا

PRC – لجنة الممثلين الدائمين

RECs – المجموعات الاقتصادية الإقليمية

SEC – هيئة الإشراف على الأوراق المالية

STC – اللجنة الفنية المتخصصة

UNDP – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

UNECA – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

## I. خلفية

1. يحدد إطار السياسة (المشار إليه أدناه بكلمة "الإطار") نطاق وآليات تقديم الدعم للدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي ("أصحاب السيادة") في التزاماتهم مع وكالات التصنيف الائتماني الدولية، ويعمل الإطار باعتباره دليلًا لدعم الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي: (أ) يعد تقييمات التصنيف الائتماني الخاص بهم (ب) يضمن أداء تقييم التصنيف الائتماني بحكمة ومنهجية (ج) يدير عملية الاستئنافات بعد التصنيف وتنفيذ التوصيات. وتسعى آليات الدعم إلى ضمان اتساق تطبيق الأساليب العلمية لتقييم المخاطر عند تصنيف الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي، وبالتالي تقدم الآلية أدوات لتقييم ممارسات وكالات التصنيف الائتماني وإدارتها فيما يتعلق بالشئون المؤسسية والمالية والاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي.

2. اقترحت الجمعية العامة الرابعة لمنتدى رؤساء الدول والحكومات السابقين – المنتدى الأفريقي المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا في الثاني والثالث من أبريل عام 2016 – أنه يتعين على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران دراسة إمكانية لعب دور أساسي في تناول تحدي وكالات التصنيف الائتماني الدولية في أفريقيا. وانعقد المنتدى لمناقشة جدول أعمال التنمية لأفريقيا تحت عنوان "تعزيز إدارة الموارد المعدنية ومكافحة تدفق الموارد غير المشروعة في القارة من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة".

3. أُنشأ الاتحاد الأفريقي الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران عام 2003 في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) وهي كيان مستقل تابع للاتحاد الأفريقي وأداة يتفق عليها الجميع وتقبلها جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي باعتبارها آلية مراقبة ذاتية أفريقية للحوكمة الرشيدة. وتشمل مهام الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أن تضمن تماشي سياسات الدول المشاركة وممارساتها مع قيم وقواعد ومعايير الحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية الواردة في إعلان الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات.

4. تم دراسة دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف بشكل أوسع وتم اعتماده في المنتدى الخامس والعشرين لرؤساء الدول والحكومات ("المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران") المنعقد في نيروبي – جمهورية كينيا في أغسطس عام 2016، وبالتالي تم إدراجه في الخطة الاستراتيجية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لعام 2016 – 2020 التي تم اعتمادها في المنتدى ذاته.

5. وجهت جمعية الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات، من خلال قرار "الجمعية/الاتحاد الأفريقي/إعلان 631 (XXVII)" المُعتمَد في دورتها العادية الثامنة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا – إثيوبيا في يناير عام 2017، "الآلية

الأفريقية لاستعراض الأقران لتقديم الدعم[3] إلى الدول الأعضاء[4] فيما يتعلق بوكالات التصنيف[5]".

6. اعتمد المجلس التنفيذي التابع للاتحاد الأفريقي توصيات لجنة الممثلين الدائمين واللجنة الفرعية المعنية بالميزانية والشئون المالية والإدارية لتخصيص ميزانية لبرنامج الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتفعيل قرار "الجمعية/الاتحاد الأفريقي/إعلان 631 (XXVII)" بشأن دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف.

7. وفقًا لقرار الجمعية "الجمعية/الاتحاد الأفريقي/إعلان 631 (XXVII)" قدمت الأمانة العامة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران اقتراحاتها بشأن آليات دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف إلى اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بالشئون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل المنعقدة في السابع والثامن من مارس عام 2019 في ياوندي بالكاميرون. واعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة الوزارية الإعلان بعد النظر في مقترحات الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والبنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال. وطالب الإعلان الوزاري الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي "بوضع مقترحات عملية[6] لدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني الدولية وإجراء دراسة[7] جدوى لإنشاء وكالة تصنيف ائتماني أفريقية وتقديم النتائج إلى اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة المعنية بالشئون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل.

8. يتماشى الإطار مع أهداف المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تنص على أن "يقوم الاتحاد الأفريقي بما يلي: (أ) وضع الشروط الضرورية التي تسمح للقارة بلعب دورها على أكمل وجه في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية (ب) تعزيز التنمية المستدامة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز تكامل الاقتصادات الأفريقية (ج) تنسيق السياسات ومواءمتها بين الجماعات الإقليمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية من أجل تحقيق أهداف الاتحاد تدريجيًا.

9. يسهم الإطار بشكل أساسي في الإدراك الصحيح للتطلع الأول الوارد في جدول أعمال عام 2063 بشأن "أفريقيا مزدهرة تعتمد على النمو الشامل والتنمية المستدامة" والهدف الرابع بشأن "تحويل الاقتصادات من خلال النمو الاقتصادي

[3] يشير "دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران" إلى أي برامج قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى تلبي احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالحصول على رأس المال والاستثمار وتقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية حسبما تقتضي الضرورة لضمان أن التصنيفات تعكس الحالة الحقيقية العادلة في أي دولة عضو مصنفة. وكما هو محدد في آليات الإطار الخاصة بالتشغيل والمراقبة يشمل هذا الدعم ما يلي: (أ) تقديم مشورة فنية ومتعلقة بالسياسة بناء على طلب أي دولة عضو أثناء مرحلة الإعداد قبل التقييم، وتولي تقييم التصنيف ومرحلة ما بعد التصنيف (ب) إجراء البحوث المواضيعية والتشغيلية لتشكيل السياسة (ج) تسهيل مشاركة الدول الأعضاء في المنصات الدولية المختلفة فيما يتعلق بالموضوع.

[4] تشير "الدول الأعضاء" إلى الدول ذات السيادة التي صدقت على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي أو انضمت إليه لتصبح دولة عضو في الاتحاد الأفريقي.

[5] تشير "وكالة التصنيف" إلى أي مؤسسة يتضمن مجال عملها تحديد التصنيف الائتماني وتقديم رأيها بشأن الجدارة الائتمانية: (أ) لأي دولة عضو سيادية (ب) لضمان مالي أو صكوك أو أوراق مالية باستخدام نظام تصنيف قائم ومحدد لفئات التصنيف.

[6] تشير "المقترحات العملية" في الإعلان الخاص باللجنة الفنية المتخصصة الثالثة المعنية بالشئون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل إلى مطالبة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بتسليم مشروع إطار السياسية بشأن دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني إلى اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة التي تم تعريف عناصرها في هذا المستند.

[7] تشير "دراسة الجدوى" إلى تقييم تجريه الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتحديد مزايا وعيوب إنشاء الاتحاد الأفريقي لوكالة تصنيف ائتماني أفريقية.

المستدام والشامل والتنوع الاقتصادي والمرونة" والتطلع الثاني بشأن "قارة متكاملة متحدة سياسيًا تتبع مُثل الوحدة الأفريقية ورؤية النهضة الأفريقية" والهدف التاسع بشأن "مؤسسات مالية ونقدية قارية قائمة وتعمل بفعالية".

10. يتماشى الإطار مع التطلع السابع لجدول أعمال عام 2063 بشأن "أفريقيا باعتبارها طرف وشريك عالمي قوي ومتحد ومرن ومؤثر" والهدف العشرين بشأن "تحمل أفريقيا المسئولية الكاملة لتمويل تنميتها" من خلال أسواق رأس المال الأفريقية والنظام المالي وإيرادات القطاع العام ومساعدات التنمية. وهذا الإطار بمثابة خطوة هامة نحو تسريع التكامل القاري والتنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد وإدارة القطاع المالي لتحسين الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.

11. يتسق الإطار مع برامج الاتحاد الأفريقي الأخرى ومؤسسات الاتحاد الأفريقي المالية المتخصصة المنشودة التي تشمل: بنك الاستثمار الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي والبنك المركزي الأفريقي من أجل تيسير التجارة وتوفير إمكانات للدول الأعضاء للحصول على رأس المال ودمج القارة في الأسواق المالية العالمية التي تُعتَبَر مرجعًا أساسيًا لوكالات التصنيف الائتماني، كما يتماشى مع معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية عام 1991 واتفاقية عام 2012 لإنشاء الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر من أجل تحسين قدرات الدول الأعضاء لتخطيط أفضل.

12. يكمل الإطار الهيئات التنظيمية القارية والدولية الأخرى التابعة لوكالات التصنيف الائتماني مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية التي أنشأت مجمعات الإشراف الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني الدولية باعتبارها اتفاقات تعاونية بين المؤسسات الإشرافية المختلفة للتشجيع على تبادل المعلومات والمشاورة والتعاون من أجل تعزيز تقييم مخاطر وكالات التصنيف الائتماني النشطة دوليًا ودعم الإشراف الفعال على هذه الوكالات.

## II. الغرض والأهداف

13. إن غرض الإطار هو تحديد اتجاه السياسة المتعلقة بالآليات الاستراتيجية والتشغيلية لضمان اتساق تطبيق الأساليب العلمية لتقييم المخاطر عند تحديد جدارة ائتمان الدول الأعضاء. وتقدم الآليات صكوك لدعم الدول الأعضاء في مرحلة الإعداد قبل التصنيف، وتيسر أداء تقييم التصنيف الائتماني بمنهجية، وتدير استئنافات ما بعد التصنيف وتنفذ التوصيات المقبولة من أجل تعزيز تقارب السياسة القارية.

14. من أجل تحقيق هذا الغرض تشمل أهداف إطار السياسة ما يلي:

أ. توعية القطاعات المختلفة بتأثير التصنيفات الائتمانية السيادية على المؤسسات والصكوك المصنفة محليًا.

ب. دعم الدول الأعضاء في إجراء تحليل دوري للتأثير المالي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ت. إعداد فريق اتصال للدول الأعضاء لإتاحة بيانات موثوق بها لتستخدمها وكالات التصنيف الائتماني حتى تتجنب التقديرات التي تخل بمعايير تقييمات مخاطر الائتمان في الدول الأعضاء.

ث. دعم التحليل والتقييم الذي تقوم به الدول الأعضاء للتصنيفات الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني وتأثيرهم من خلال إصدار آراء مستقلة.

ج. تسهيل إنشاء بنية لإدارة وكالات التصنيف الائتماني وتنظيمها من خلال المؤسسات القائمة.

ح. تأسيس شبكة من الخبراء والممارسين لتحسين تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية السيادية الدولية.

خ. خلق بيئة تشغيل تعزز التنافس والكفاءة والدقة والشفافية.

د. مواءمة تنظيم صناعة التصنيف الائتماني في القارة.

ذ. تقديم دعم فني وتشغيلي للحكومات لتنفيذ التوصيات المقبولة.

ر. تقديم دعم فني للدول الأعضاء لخلق بيئة تنظيمية من أجل ترخيص عمل وكالات التصنيف الائتماني والإشراف عليها في نطاق الولاية القضائية للدولة العضو.

## III. المبادئ التي تدعم الإطار

15. يظهر تميز القارة الأفريقية في تنوع ديناميكاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بالتالي يختلف الهيكل السياسي والاقتصادي الكلي والاقتصادي الاجتماعي في كل دولة عضو. لذا من المهم أن تتبع وكالات التصنيف الائتماني نهج سياقي عند تصنيف السندات السيادية الأفريقية، مما يستلزم أن يوفر الإطار منصة تضمن أن التصنيفات تعكس الحالة الحقيقية العادلة في ولايتهم القضائية.

16. دون تقويض الموضوعية عند المقارنة هناك أولوية أخرى تحدد الخصائص الأساسية التي تدعم مساءلة وكالات التصنيف الائتماني في أفريقيا ومراقبتها، وتشكل المعايير الأساسية التي تؤثر على العمل في جميع أنشطة الإطار وبرامجه. وهناك خمسة مبادئ تدعم الإطار: ضمان القيادة الأفريقية، وتعزيز الملكية الوطنية والمحلية واسعة النطاق، والشمولية، وضمان انتظام الجهود واتساقها، والشفافية والمصداقية من أجل تعزيز التوسعات الاقتصادية. ويتم دمج كل مكون في كل جانب من جوانب الإطار.

17. **القيادة الأفريقية:** يشمل هذا المبدأ الركائز التالية:

أ يسترشد تنفيذ أنشطة الإطار بالتعريفات والمفاهيم الأفريقية المتعلقة باحتياجاتهم وتطلعاتهم، لذا تقدم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران – باعتبارها كيان مستقل تابع للاتحاد الأفريقي ومن مهامها دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني – قيادة استراتيجية وتراقب تنفيذ الإطار بما في ذلك وضع شروط التزامات جميع

الأطراف المعنية في القارة.

ب يعطي تنفيذ أنشطة الإطار أولوية للتشاور مع الوكالات الأفريقية المتخصصة والهيئات الإقليمية والخبراء الفنيين الأفارقة وتستفيد منهم على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والقارية.

ج يُستخدَم الإطار باعتباره أداة لتعزيز القدرات المالية للدول الأعضاء المقترضة في القارة الأفريقية.

18. **ملكية وطنية ومحلية واسعة النطاق:** يشمل هذا المبدأ الركائز التالية:

أ. يكون للإطار أهمية أساسية على جميع المستويات لأنه وسيلة لتعزيز قدرة الموارد المالية والحصول عليها، ولنجاح تنفيذ هذا الإطار تدعو الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران جميع جوانب الملكية المحلية من حيث التنفيذ والتقدير والرصد والتقييم.

ب. تعمل المؤسسات المالية الوطنية والخاصة معًا لدعم أولويات عملية الإطار وتنفيذه بطرق تُعزز نجاح سياسات الحكومة.

ت. تستفيد كل دولة عضو من أنشطة الإطار ويكون لها ملكية البرامج وتشارك في تصميم وتنفيذ الدعم الذي تحتاجه.

19. **الشمولية:** يشمل هذا المبدأ الركائز التالية:

أ. يكون هناك رابط فعلي بين جميع الأطراف المشاركة في تنفيذ أليات الإطار والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وغيرها من أجهزة ووكالات الاتحاد الأفريقي لتجنب الإقصاء الذي يكون سبب جذري محتمل لانعدام كفاءة البرامج الجديدة والالتزام بها وفعاليتها.

ب. تعتمد جميع أنشطة الإطار على مبادئ العدالة والتبادل العادل اللذان يُعدان أمران أساسيان لضمان تنفيذه بنجاح.

ت. تُعفى أنشطة وعمليات الإطار من أي تباينات تفضيلية وتشمل وتعكس المعاملة العادلة لجميع الأطراف المعنية المشاركة.

ث. تُبذل جهود خاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في جميع عمليات التنفيذ.

20. **توحيد واتساق الجهود المبذولة:** يشمل هذا المبدأ الركائز التالية:

أ. يسبق كل نشاط متعلق بالإطار تعريف واضح لأدوار ومسئوليات الأطراف الفاعلة لضمان المسئولية والفعالية.

ب. يضمن التنسيق بين الأطراف الفاعلة والأنشطة لتحسين استخدام الموارد وزيادة الكفاءة وتعزيز توقيت الاستجابة.

ت. يعزز الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية والوطنية والدولية المعنية من خلال تعزيز الشفافية والتشاور وتبادل المعلومات.

ث. يتسق مع أطر المؤسسات المالية الأخرى التابعة للاتحاد الأفريقي المنصوص عليها في المادة رقم (19) من القانون التأسيسي التابع للاتحاد الأفريقي.

21. **الشفافية والمصداقية:** يشمل هذا المبدأ الركائز التالية:

أ. تسعى أنشطة الإطار لبناء القدرات الوطنية والمحلية وتقويتها في عملية التصنيف للتوصل إلى تحديد دقيق لمخاطر الدول الأعضاء من أجل خفض تكلفة الاقتراض وتحسين التنمية الاقتصادية القارية، نظرًا لأن جميع الجهود المبذولة المتعلقة بالإطار يجب أن يكون هدفها هو "تحقيق تصنيف حقيقي وعادل" للدول الأعضاء.

ب. تُقوي جميع أنشطة الإطار قدرات مُصدري السندات السيادية الأفريقية لدعم التنمية الوطنية.

ت. تستخدم أنشطة الإطار الخبرات المحلية –ولكن نتيجًة للشتات أو عندما تكون هذه الخبرات غير كافية – فقد تستفيد من القدرات

الأفريقية ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والقاري.

## IV. آليات التشغيل والإشراف

22. يستهدف الإطار ستة مجالات رئيسية لدعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء وهم التحضير لعمليات تقييم التصنيف الائتماني الخاصة بهم، وتسهيل إجراء تقييم منهجي للتصنيف الائتماني، وإدارة استئنافات ما بعد التصنيف، واتساق السياسة الوطنية مع توصيات التصنيف الائتماني، وإجراء تحليلات لتأثير التصنيف الائتماني، وتقييم دقة التصنيفات واللوائح الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني، ومن المُتوقع أيضًا أن تتناول آليات الدعم تحديات الدول الأعضاء الأخرى مع وكالات التصنيف الائتماني مثل توصيات السياسة التوجيهية والتركيز على عوامل الخطر السيادي ذات الطابع السياسي والعدوان الانتقائي وتجاهل الإمكانات الاقتصادية والتحيزات المنهجية وعدم المساءلة.

23. تهدف آليات الدعم في الإطار إلى تزويد الدول الأعضاء بالأفكار والمشورة والأدوات اللازمة لدعم المشاركة الناجحة مع وكالات التصنيف الائتماني في المجالات المواضيعية والموضوعية التالية: استدامة الدين السيادي وإدارته واستدامة النظام المالي والحوكمة الاقتصادية وغيرها من مجالات إدارة الاقتصاد الكلي.

24. في إطار تنفيذ قرار "الجمعية/الاتحاد الأفريقي/إعلان631 (XXVII) " بشأن دعم الألية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء في مجال وكالات التصنيف، تؤسس الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران الآليات التالية وتنفيذها لدعم الدول الأعضاء:

25. **بعثات الدعم الفني:** تضطلع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ببعثات الدعم الفني إلى الدول الأعضاء لدعم الحكومات وإعدادهم لمختلف تقييمات الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، كما أنها تعمل على إعداد الدول الأعضاء لخدمات التصنيف ووضع خطط واتفاقيات دعم قطرية للتقييمات المستهدفة في مجالات معينة حول التصنيفات الائتمانية، وبالتالي يجب توسيع نطاق دعم البعثات لتشمل بعثات خاصة محددة لتوعية وحشد الأطراف المعنية الذين يتعاملون مع وكالات التصنيفات الائتمانية وإشراك المؤسسات العامة والخاصة الرئيسية المسئولة مباشرًة عن عملية التصنيف.

26. تُعد اجتماعات التشاور بشأن التصنيف الائتماني مهمة للمساعدة في المفاوضات مع وكالات التصنيف الائتماني وقرارتها النهائية بشأن فئة التصنيف السيادي للدولة العضو، وتجمع البعثات جميع عوامل الخطر الرئيسية التي تؤهل الدول الأعضاء للمفاوضة لتحسين تصنيفاتها الحالية أو منع أنشطة التصنيف السلبية، وبالتعاون مع ممثلي حكومة الدول الأعضاء يتعين على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التعاون مع وكالات التصنيف نيابًة عن الحكومة ومعها وتقديم اقتراحات ائتمانية إيجابية لتعزيز مشاركة الحوكمة وتعاونها مع وكالات التصنيف.

27. **البحث القاري والوطني:** تقوم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بإجراء تقييمات الحوكمة وتتبع الأنشطة والبحث في المجالات المواضيعية المنصوص عليها بتكليف من الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء وحسب ما تحدده الأمانة، كما تقوم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بالأبحاث على المستويان القطري والقاري بالتعاون مع مؤسسات البحث الفني ومراكز الأبحاث والشُركاء الاستراتيجيين، وتُقيّم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران دقة ونزاهة التصنيفات المخصصة للدول الأفريقية من خلال إنشاء ملفات تعريف قطرية وجمع البيانات لدعم فريق اتصال وكالات التصنيف التابعة للدول الأعضاء لضمان أن التصنيفات الصادرة هي انعكاس حقيقي لتصنيف الائتمان القطري.

28. يظل تماسك السياسة والنظم نتيجة رئيسية لدعم الدول الأعضاء، أما في مجال وكالات التصنيف الائتماني تتولى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران البحث لدعم اتساق سياسة ما بعد التصنيف، كما يحدد الإطار تصميم الأبحاث وإجرائها كما هو منصوص عليه في المجالات المواضيعية بتكليف من الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء وحسب ما تحدده الأمانة بشأن جدوى إنشاء مؤسسات عموم أفريقيا مثل الهيئة التنظيمية أو مرافق الدعم الفني أو مكتب الأبحاث والاستشارات أو أي منظمة قد تعتبر ممكنة، وتُنسق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هذه الدراسات من خلال إطار استشاري واسع مع شركائها الاستراتيجيين والوكالات الدولية والقارية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية والمؤسسات ذات الصلة في المناطق الأخرى.

29. تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لآلية البحث القارية والوطنية في إعداد تقرير أداء سنوي عن وكالات التقييم في إفريقيا، وتهدف التقارير السنوية إلى تحسين التصنيف الائتماني وتصنيف أداء التصنيف الائتماني في الدول الأعضاء وجودة توصيات السياسة ووضع معايير بيانات التخلف عن دفع القروض للدول الأعضاء على مقياس تصنيف الاقتصادات الناشئة والتحقق من درجة دقة التصنيف الذي يُحدد من خلال المقارنات بين المناطق وتقديم توصيات بشأن كيفية نجاح الدول الأعضاء في تحسين التطورات ومنع تخفيض تصنيفاتها الائتمانية القائمة.

30. يجب أن يحتوي تقرير الأداء السنوي عن وكالات التصنيف الائتماني الدولية في أفريقيا على توصيات إلى السيادات بشأن مزيج تصنيف الائتمان الأمثل مع توضيح أهمية إشراك بعض وكالات التصنيف وأسباب أهمية ذلك.

31. **اتحاد المؤسسات الفنية المتخصصة المستقلة "ISTI"**: تدرك الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران حتمية المصداقية في أسواق رأس المال العالمية ووجود العديد من المؤسسات الفنية جيدة السمعة المتخصصة ولها خبرات في مجال وكالات التصنيف الائتماني الدولية في القارة، وبالتالي تُنسق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران آلية مركزية للجمع بين مؤسسات متخصصة جيدة السمعة معًا على أساس تعاقدي لتقديم تحليل وآراء محددة ومستقلة ضمن معايير الإطار، ويشمل اتحاد المؤسسات الفنية المتخصصة المستقلة مؤسسات راسخة تتمتع بمصداقية وسجل أداء للتشغيل في مجال خبراتهم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للاستفادة من نقل المعلومات أثناء بناء قدراتها الداخلية .

32. تشرف الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وغيرها من وكالات الاتحاد الأفريقي على الاتحاد من خلال تقديم الإطار الذي من خلاله يقوموا بالتشغيل، ويُشكل الاتحاد مؤسسات فنية مستقلة متخصصة في المجالات التالية: منهجية محكمة شاملة لوكالات التصنيف الائتماني، ومقياس التصنيف، والدقة، ومؤشرات سوق الديون، وجودة التصنيفات، ومخاطر التخلف عن سداد الائتمان، ودورات لرفع قدرات الدول الأعضاء، والتفاوض والتواصل، وتنفيذ السياسة والمراقبة والتنظيم، ويتكون الاتحاد من ثمانية أعضاء بناءً على الخدمات الفنية التي يتخصصون بها وهم شركة تحليل البيانات، وهيئة تنظيمية للجمعيات والعضوية، وشركة استشارية للاستثمار، وشركة لتحليل السياسات وتنفيذها، وشركة للأبحاث والاستشارات، ومُقدم مؤشرات الاقتصادات الناشئة، ومعهد لحل النزاعات ومنظمة للتدريب الفني.

33. **الاستعراضات المستهدفة:** تقوم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أيضًا بإجراء تقييمات فنية متخصصة بناءً على طلب الدول الأعضاء بشأن مسائل محددة تتعلق بالحوكمة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولذلك تتولى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إجراء الاستعراضات المستهدفة باعتبارها جزء من الدعم الاستراتيجي للدول الأعضاء التي تخضع لمراجعات تصنيف سيادية – سواء كانت مطلوبة أو غير مطلوبة – من أجل تمكين الدول الأعضاء وفرق اتصال وكالات التصنيف التابعة لهم بالمعلومات ذات الصلة المطلوبة للمفاوضة من أجل تصنيفات ائتمانية عادلة أو تصنيفات أفضل.

34. تُستخدم الاستعراضات المستهدفة باعتبارها أداة لتبادل الخبرات عبر الدول وتحديد أوجه القصور وبناء القدرات المطلوبة لتعزيز السياسات والمعايير والممارسات التي تُترجم إلى تصنيفات ائتمانية أفضل، وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية للاستعراضات المستهدفة في تقرير شامل عن تأثير تحسين التصنيف الائتماني المحتمل أو خفضه والأهداف الاستراتيجية للحكومة وتصنيفاتها الائتمانية المرغوبة وحالة تنفيذ توصيات التصنيفات السابقة .

نظرًا لأن الدول الأعضاء في الألية الأفريقية لاستعراض الأقران تضطلع بإجراء تقييمات حوكمة المراجعة القطرية الأساسية، من المهم أن يدمج في العملية عناصر ومعايير الجدارة الائتمانية باعتبارها خلفية للاستعراضات المستهدفة المحتملة، لذلك يجب القيام باستبيان للتقييم وفقًا لهذا الغرض، ويقدم قسم مخصص من تقرير المراجعة استنتاجات من مختلف أقسام الحكومة بشأن التحديات المتعلقة بالتصنيف الائتماني التي تواجهها الدول الأعضاء، ويضم فريق مراجعة التصنيف الائتماني التابع للدولة تقرير مخصص يوضح مشاكل الائتمان التي يجب التركيز عليها خلال تقييمات وكالات التصنيف الائتماني.

35. **التعاون في إجراء المقارنة المرجعية ووضع المعايير التنظيمية:** تضطلع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوضع معايير وقواعد مختلف المجالات السياسية والتشريعية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والقارية والدولية، كما تيسر للدول الأعضاء تعاونها مع المنظمات التنظيمية الدولية في مجال وكالات التصنيف الائتماني مثل التعاون مع مجمعات الإشراف على وكالات التصنيف الائتماني التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، والهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق، وهذه الترتيبات التعاونية من شأنها أن تعزز مشاركة المعلومات والتشاور والتعاون من أجل تحسين السبل والمنهجيات المتبعة، وعملية تقييم المخاطر، ودعم الإشراف الفعال على وكالات التصنيف الائتماني، ومعالجة الفجوات التنظيمية، وتحسين طرق مسائلة وكالات التصنيف الائتماني.

36. تشمل هذه الجهود وضع معايير مؤشرات المخاطر الأساسية، وتطبق الآلية الأفريقية لاستعراض الاقران في هذا الصدد برنامجًا يضم عدد من الأطراف المعنية من أجل إشراك وكالات التصنيف الائتماني في فرص مراجعة المنهجيات التقليدية للتصنيف الأئتماني وكذلك العملية والمؤشرات، خاصة تلك التي ليس لها تأثير فعال على الأداء غير السياسي والقطاع غير الرسمي والأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء. كما تعقد الآلية كذلك اجتماعات عديدة للتشاور بشأن إمكانية وضع مقياس للتصنيف ملائم للسوق المالية الأفريقية يكون جزءً من شروط التسجيل لطلب الحصول على ترخيص لتصنيف السندات السيادية للدول الأعضاء.

37. **لجنة الخبراء الخاصة:** يشكل اللجنة ويعقد اجتماعاتها الرئيس التنفيذي للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتكون بمثابة منصة تشاورية ومرجعية لمختلف آليات الدعم الخاصة بالإطار مثل إطار التشاور والنتائج والتوصيات الناشئة عن دراسات خاصة أجرتها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران فيما يخص دعم الدول الأعضاء في مجال وكالات التصنيف الائتماني. والهدف من هذه اللجنة هو الاستفادة من المعلومات التي يقدمها الخبراء الأفارقة على المستوى القاري مثل الهيئات التنظيمية والأوساط الأكاديمية ووكالات التصنيف الأفريقية وغير ذلك من العاملين في المجال المالي، وتسخير تلك المعلومات من أجل تشجيع تبادل الخبرات المتعلقة بالأمور الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني، وتقدم اللجنة نصائح بشأن السياسة العامة.

38. إضافة إلى ذلك، تضطلع لجنة الخبراء الخاصة بما يلي:

أ. التحقق من فاعلية التوصيات التي يقدمها الباحثون، وتحديد آثار النواحي الفنية وأثار السياسة على الدول الأعضاء.

ب. فحص المقترحات الناتجة عن المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء وجعلها منطقية، وتفسير آثار السياسة على الدول الأعضاء.

ت. مراجعة التقارير القطرية الدورية بشأن التصنيفات الائتمانية السيادية من خلال سير تقييم التصنيف وتأثيره.

39. **الإطار المؤسسي للآلية:** يعتمد تنفيذ الإطار على مجموعة من الأطراف المعنية والأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الذين يعملون على المستوى الإقليمي والقاري والدولي. ولضمان الحصول على أمثل أداء من تلك الأطراف في هذا الإطاريتعين وضع آليات وعمليات للتنسيق بينها وبين الأنشطة المختلفة في جميع مراحل الإطار بداية من تحديد الاحتياجات إلى تقييم الأثر.

**40. الأطراف الفاعلة الوطنية الرئيسية:** هذا الإطار يرتكز في الأساس على الدولة ولذلك فإن نجاح تنفيذه يعتمد على الإرادة السياسية للأطراف الفاعلة الوطنية الرئيسية وقيادتها وكفاءتها وتضطلع هذه الأطراف الفاعلة بتخطيط أنشطة الإطار وتنفيذها ومتابعتها، إلى جانب الآتي:

أ. وضع سياسات واستراتيجيات وآليات وهياكل وإجراءات شاملة وموحدة ومتسقة مع برامج الإطار.

ب. إصدار تشريعات ميسرة، وتيسير العمليات الإدارية، وإزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ أنشطة الإطار.

ت. دعم تنسيق جميع أنشطة الإطار ومتابعتها.

ث. قيادة عملية وضع رؤية وطنية شاملة، وتوضيح أعمال الأطراف الفاعلة في الإطار وأدوارها ومسؤولياتها.

ج. الحصول على دعم إقليمي ودون إقليمي – إن لزم الأمر – لتعزيز القدرات.

41. للاضطلاع بتلك المسئوليات على المستوى الوطني، يُوصى باتباع التدابير التالية:

أ. تعيين منسق وطني للتنسيق بين الأطراف الفاعلة ومتابعة تنفيذ الإطار طبقًا للاستراتيجيات الوطنية.

ب. تكوين لجنة مشتركة بين إدرات الوزارات لتنفيذ البرامج والأنشطة القطاعية الخاصة بالإطار.

ت. وضع آليات تضمن مشاركة جميع القطاعات الاقتصادية، القطاعين الخاص والعام وقطاع منظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من الأطراف الفاعلة المحلية والوطنية.

42. **الأطراف الفاعلة الرئيسية على الصعيد الإقليمي:** يشترط لنجاح تنفيذ الإطار المشاركة الفعالة من جانب المجموعات الإقليمية ومؤسساتها من أجل الاستفادة من الموارد والآليات والعمليات وأوجه التآزر الموجودة بالفعل. وتشمل هذه الأطراف الجماعات الإقليمية الاقتصادية[8] وغيرها من الأجهزة الإقليمية.

43. تيسر الأطراف الفاعلة والإجراءات الإقليمية عملية اعتماد نُهُج إقليمية للإطار، وتقدم الأطراف الفاعلة تقارير دورية بشأن وضع جميع أنشطة الإطار في حدود إقليمها، وتضمن موائمة المعلومات وتنسيقها ونبادلها مع الجمعيات الإقليمية الاقتصادية الأخرى بهدف خلق رابط بين الجمعيات على المستوي الوطني والقاري، وتعمل على موائمة سياسة الإطار وتشريعاته، وتوجه عملية تنفيذ البرامج الإقليمية والعابرة للحدود ذات الصلة بالإطار.

44. تعتمد بعض الأدوات والمبادئ التوجيهية الإقليمية المعنية بتنفيذ الإطار ليكون ذلك بمثابة آلية لتحقيق تنسيق خاص من أجل دعم العمليات الوطنية.

45. **الأطراف الفاعلة القارية الرئيسية:** يقدم الاتحاد الأفريقي ومؤسساته المتخصصة مثل لجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الأفريقي للشئون الاقتصادية واللجنة الفنية المتخصصة، ومؤسسات أفريقية أخرى مثل البنك الأفريقي للتنمية القيادة السياسية الاستراتيجية العامة إلى الإطار. وبذلك يكون الاتحاد الأفريقي ضامنًا لتنفيذ عمليات الإطار على الصعيد القاري، ومسئولاً عن الآتي:

أ. وضع الإطار المعياري.

ب. متابعة تقدم مراحل تنفيذ الإطار في الدول الأعضاء.

ت. تعزيز الموارد ودعم تنفيذ الإطار.

ث. إعداد قواعد بيانات للخبراء الأفريقيين بشأن جوانب الإطار المتعددة وإدارتها.

ج. حث الجماعات الإقليمية الاقتصادية والدول الأعضاء على دعم تنفيذ الإطار.

46. تضطلع اللجنة الدائمة المشرفة على الإطار، باعتبارها شكل من أشكال الآليات القارية، بملاحظة جميع أنشطة الأطراف الفاعلة في عملية تنفيذ سياسة دعم الدول الأعضاء وتقود أعمال الإطار، ولها أن تتخذ قرارات فاصلة فيما يتعلق بالعديد من الأنشطة من بينها اعتماد المعايير الفنية والآراء والإرشادات، وتقدم كذلك المشورة للدول الأعضاء. ويدعم اللجنة في ذلك عدد من اللجان

[8] اتحاد المغرب العربي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، وتجمع دول الساحل والصحراء، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الأفريقية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (الإيجاد)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك).

الفرعية ومجموعات عمل أخرى متخصصة في المشاكل الفنية. وتضمن كل من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومفوضية الاتحاد الأوروبي التنسيق الفعال بين مختلف أنشطة الإطار.

47. **الشراكات الدولية:** المشاركة والتعاون مع منظمات دولية هو أمر لازم لنجاح تنفيذ الإطار كون ذلك يضمن اتساق العمليات والنتائج **مع** المعايير الدولية والحصول على أفضل الممارسات. ولذلك يتعين أخذ المشورة من المنظمات الدولية بشكل دوري وإشراكها في العمل للاستفادة من خبراتها وتجاربها ومواردها. ويتعين تسليط الضوء على هذا التعاون في جدول أعمال القيادة والملكية الأفريقية.

48. تشمل المنظمات الدولية الرئيسية المشاركة في تنفيذ الإطار: الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وهيئة الإشر اف على الأوراق المالية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، وجمعية البنوك المركزية الأفريقية، وبنك التسويات الدولية، ومؤسسات معنية أخرى. ويتم إشراك شركاء ثنائيين أو متعددي الأطراف من شركاء الاتحاد الأوروبي إن تطلبت عملية التنفيذ ذلك. ويُجرى الحوار من خلال منصات متعددة مثل الاجتماعات السنوية والجمعيات.

49. **الأطراف الفاعلة غير الحكومية:** تشمل هذه السياسة أيضًا القطاع المالي الخاص ومؤسساته للمشاركة في عمليات الإطار وأنشطته مشاركة فعالة على جميع المستويات، لتكون بذلك مكملة لقدرات الأطراف الفاعلة الحكومية.

## V. الموارد والتمويل

50. اعتمد المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي توصية لجنة الممثلين الدائمين واللجنة الفرعية المعنية بالميزانية والشئون المالية والإدارية بتخصيص ميزانية لبرنامج الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تنفيذ قرار "الجمعية/الاتحاد أفريقي/ إعلان 631 (XXVIII)" بشأن دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء في مجال وكالات التصنيف.

51. إن توفير دعم مالي كافي ومستدام هو شرط أساسي لتحقيق أهداف الإطار، ولتحقيق الأهداف تحقيقًا فعالاً، يوصى بأن تسعى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إلى الحصول على تمويلات أكثر لأنشطة الإطار عندما تستدعي الضرورة ذلك.

52. يهدف الإطار كذلك إلى إقامة تعاون وشراكات قوية مع جهات تمويل ذات اتجاه مماثل لتوفير موارد فنية ومالية، ومن أجل توفير دعم خاص، تبرم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران اتفاقات مع شركاءها من المؤسسات مثل مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، والبنك الأفريقي للتنمية، ومؤسسة مو إبراهيم، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

53. تتعاقد الآلية الأفريقية مع اتحاد المؤسسات الفنية المتخصصة المستقلة من أجل تقديم دعم بقيم محددة مقترحة في حدود الإطار، وتوفير محترفين وخبراء فنيين في مجال التصنيف الائتماني، على سبيل المثال لا الحصر محللين ماليين وخبراء اقتصاديين

وسماسرة أوراق مالية وخبراء إحصاء، وخبراء في الحوكمة واللوائح التنظيمية والامتثال بها، وقانونيين، وخبراء في تكنولوجيا المعلومات. ومن المتوقع دعم الخبراء محدودي المهارات من خلال توفير التدريب وبرامج التبادل المهني مع المنظمات الدولية التي تتبع أفكار مماثلة.

## الشروط المرجعية للوصول إلى الخدمات

**عنوان البرنامج: دعم الاتحاد الأفريقي للدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني**

**عنوان العقد: دراسة جدوى عن إنشاء الاتحاد الأفريقي وكالة تصنيف ائتماني أفريقية.**

## 1. معلومات أساسية عامة

هذه الدراسة جزء من برنامج تضعه الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتنفذه بناء على طلب من الاتحاد الأفريقي بالتدخل من أجل دعم الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني، وتهدف الدراسة إلى إجراء تقييم للجدوى الاقتصادية والمالية والقانونية والسياسية لإنشاء وكالة تصنيف ائتماني أفريقية، وبالتالي تسعى الدراسة إلى تحديد شرعية الحاجة إلى هذه الوكالة ومقترحاتها الفريدة من نوعها وهيكلها وإطارها القانوني واستراتيجية التسويق والرسملة وتحليل فني كامل عن القيود الأساسية وعوامل النجاح، وتقدم الدراسة استنتاجات متعلقة بتحديد جدوى إنشاء وكالة تصنيف ائتماني أفريقية وقابليتها للاستمرار.

أعدت طلب إجراء هذه الدراسة اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن الشئون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل في مارس عام 2019 باعتبارها جزء من عملية وضع إطار السياسة لدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني وفقًا لقرار الجمعية "الجمعية/الاتحاد أفريقي/ إعلان 631 (XXVIII)" والخطة الاستراتيجية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لعام 2016 – 2020 بشأن دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف.

يعمل إطار السياسة باعتباره دليلًا لإنشاء وتنفيذ آليات لدعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران المنسق للدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي ويسعى لضمان أن الأساليب المُطَبَقَة في تقييمات جدارة ائتمان الدول الأفريقية يتم تطبيقها بشكل متسق وعلمي، كما يسعى الإطار إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء والاستجابة إلى التوصيات التي تطرحها وكالات التصنيف الائتماني الدولية. وفي هذا الصدد يدعم الإطار الدول الأعضاء من خلال برنامج منسق من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران فيما يلي: (أ) إعداد تقييمات التصنيف الائتماني (ب) تيسير أداء تقييم التصنيف الائتماني بمنهجية (ج) إدارة استئنافات ما بعد التصنيف وتنفيذ التوصيات المقبولة.

وفيما يلي بالتحديد تلخيص لأهداف البرنامج:

أ. توعية القطاعات المختلفة بآثار التصنيفات الائتمانية السيادية على المؤسسات والصكوك المصنفة محليًا.

ب. دعم الدول الأعضاء في إجراء تحليل دوري عن التأثير المالي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ت. إعداد فريق اتصال للدول الأعضاء لإتاحة بيانات موثوق بها لتستخدمها وكالات التصنيف الائتماني حتى تتجنب التقديرات التي تخل بتقييمات مخاطر الائتمان في الدول الأعضاء.

ث. دعم التحليل والتقييم الذي تقوم به الدول الأعضاء للتصنيفات الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني وتأثيرهم من خلال إصدار آراء مستقلة.

ج. تسهيل إنشاء بنية لإدارة وكالات التصنيف الائتماني وتنظيمها من خلال المؤسسات القائمة.

ح. تأسيس شبكة من الخبراء والممارسين لتحسين تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية السيادية الدولية.

خ. مواءمة تنظيم صناعة التصنيف الائتماني في القارة.

د. تقديم دعم فني وتشغيلي للحكومات لتنفيذ التوصيات المقبولة.

ذ. تقديم دعم فني للدول الأعضاء لخلق بيئة تنظيمية من أجل ترخيص عمل وكالات التصنيف الائتماني والإشراف عليها في نطاق الولاية القضائية للدولة العضو.

## 2- خلفية المشروع ذات الصلة

### 2-1 تحليل الاتجاه التاريخي لوكالات التصنيف الائتماني الثلاثة الأساسية

إن التصنيفات الائتمانية السيادية مفيدة في التنبؤ بالضائقات الاقتصادية التي تصيب دولة ما وتساعد الأسواق المالية على توزيع مخاطر الائتمان السيادي بشكل صحيح، وبالتالي تقيس التصنيفات الائتمانية السيادية القوة الاقتصادية لكل دولة وتلعب دورًا هامًا في دعم الشفافية المالية للقطاع العام الأكبر حيث تسعى الدول ذات السيادة إلى تحسين تصنيفهم الائتماني من أجل تقليل تكاليف الاقتراض وبالتالي تقليل الدين الخارجي. وعلى المستوى العالمي تهيمن ثلاث وكالات تصنيف ائتماني أساسية على صناعة التصنيفات الائتمانية السيادية وهم وكالة ستاندرد آند بورز (إس آند بي) ووكالة موديز القائمين في الولايات المتحدة ووكالة فيتش ذات المقرين أحدهم في لندن والأخر في نيويورك. وفي عام 2016 وفقًا لتقرير لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة (عام 2016) حصلت وكالات التصنيف الائتماني الثلاثة على 95% من حصة السوق وتم توزيعها بالتساوي بين وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة موديز بنسبة 40% لكل وكالة، بينما حصلت وكالة فيتش على 15%.

إن وكالة ستاندرد آند بورز هي أقدمهم حيث بدأت عملياتها عام 1860 عندما نشر هنري فارنوم بور كتابه *"تاريخ السكك الحديدية والقنوات في الولايات المتحدة – History of Railroads and Canals in the United States"* الذي قدم من خلاله نهجًا إحصائيًا لقياس احتمالية تسديد أي شركة ديونها. وعلى نفس النحو تم إنشاء مكتب الإحصاء القياسي "ستاندرد ستاتيستيكس" عام 1906 الذي أصدر تصنيفات ائتمانية للديون السيادية وسندات الشركات وسندات البلديات. وتم الدمج بين ستاندرد ستاتيستيكس وهنري فارنوم بور لإنشاء شركة ستاندرد آند بور عام 1941 التي استحوذ عليها فيما بعد مجموعة ماك–جرو هيل للحكومات والبنوك المركزية والسلطات الوطنية لتعزيز الاستثمار والهيئات التنظيمية ذات الصلة في عام 1966، ووسعت ستاندرد آند بور نطاق عملها ليشمل وضع وإيجاد مؤشرات جديدة مثل مؤشر إس آند بي 500 المعروف في سوق البورصة ويُستخدَم في تحليل الاستثمار أو كمؤشر اقتصادي وحاليًا يستخدمه معظم المحللين (أهيرن وبينتر عام 2016).

بينما أسس وكالة موديز جون مودي عام 1909 الذي أصدر دليل للتصنيف فيه قواعد التحليل الإحصائي الأساسية ومعلومات عامة عن سندات وأسهم الصناعات المختلفة، وفي عام 1914 تحولت مودي إلى موديز لخدمات المستثمرين التي وسعت نطاق عملها وأصبحت تصدر تصنيفات ائتمانية لأغلب سوق السندات الحكومية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، وبحلول عام 1970 أصبحت موديز لخدمات المستثمرين وكالة تصنيف مكتملة تصنف جميع السندات الحكومية والأوراق التجارية والودائع البنكية في الولايات المتحدة، وفي عام 1975 اعتبرتها لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة منظمة تصنيف إحصائي معترف بها وطنيًا هي وإس آند بي وفيتش.

وأسس جون نولز فيتش وكالة فيتش باعتبارها شركة نشر تقدم إحصاءات مالية تُستخدَم في الاستثمار ونشر كتابين: دليل فيتش للأسهم والسندات The Fitch Stock and Bond Manual وكتاب سندات فيتش The Fitch Bond Book عام 1913، وفي عام 1914 وضع فيتش مقياس التصنيف الائتماني من AAA وحتى D وأصبح أساس التصنيف في هذا المجال. وفي عام 1990 تم دمج فيتش مع وكالة تصنيف لندن – آي بي سي إيه (IBCA) المحدودة التابعة لشركة فيمالاك وهي شركة فرنسية قابضة سيطرت على مجال التصنيف الائتماني في فرنسا، وبين عام 2004 وعام 2010 استحوذت فيتش على منافسيها الصغار: شركة تومسون فينانشيل بانك واتش وشركة داف آند فيليبس للتصنيف الائتماني والخوارزميات كجزء من خطة النمو والتوسع الاستراتيجي الخاصة بها.

### 2-2 خدمات التصنيف الائتماني في أفريقيا

أصبحت التصنيفات الائتمانية السيادية من أكثر الموضوعات المتداولة حول العالم بين القادة السياسيين والاقتصاديين والمستثمرين والمواطنين العاديين (هانوش وفالير عام 2013)، والافتراض الأساسي الذي يضعه المشاركين في الأسواق المالية هو أن أي تغيير يحدث في التصنيفات الائتمانية السيادية لدولة ما يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الكلي ورفاه المواطنين. وفي أفريقيا كانت جنوب أفريقيا هي أول دولة أفريقية تحصل على تصنيف سيادي عام 1994 بدرجة BB من فيتش وإس آند بي، وتلتها تونس عام 1995 بدرجة Baa3 من موديز، بينما حصلت موريشيوس ومصر على درجة Baa1 وBa2 من مودي على التوالي، وطلب كلًا من المغرب التي حصلت على (BBB–) والسنغال التي حصلت على (B+) حصولهم على تصنيف سيادي عام 1999 وعام 2000 على التوالي، وتلتهم بوتسوانا الحاصلة على (A) عام 2001 وجامبيا الحاصلة على (B–) وليسوتو الحاصلة على (B+) عام 2002. وبحلول نهاية عام 2003 حصلت أربعة عشر دولة أفريقية على تصنيف ائتماني سيادي بما فيهم غانا والكاميرون والرأس الأخضر وملاوي وموزمبيق بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الأمم المتحدة عام 2015)، وفي سبتمبر عام 2019 حصلت 32 دولة أفريقية ذات سيادة على تصنيف ائتماني من أحد وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاثة أو من جميعهم.

### 3- نطاق أنشطة دراسة الجدوى

تقدم الأنشطة والمخرجات المدرجة في الشروط المرجعية أساس التقييم إلى صناع القرار المعنيين في الاتحاد الأفريقي:

أ. اختيارات السياسة فيما يتعلق بإنشاء الوكالة.

ب. الاستثمارات المطلوبة لإنشاء الوكالة وتقديم الخدمات.

ت. أدوار المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاعين العام والخاص المعنيين بتأسيس خدمات الوكالة وتنظيمها والاستفادة منها.

ث. شرعية احتياجات السوق لإنشاء هذه المؤسسة.

ج. المقترحات الفريدة من نوعها التي ستطرحها الوكالة.

ح. ستشكل الملكية والإدارة تحليل كامل للبحث الفني عن القيود الأساسية وعوامل النجاح.

خ. الإطارات القانونية والاعتبارات التنظيمية للاتساق مع صكوك الاتحاد الأفريقي.

د. اقتراح نموذج أعمال مميز وشامل.

ذ. اختيارات الرسملة والجدوى المالية لنموذج عمل الوكالة.

سيتم تجميع النتائج الأساسية والتوصيات التي تم الحصول عليها من الدراسة والتقييمات المنجزة بموجب العقد حيث ستقوم بما يلي: (أ) تيسير قرارات السياسة والاستثمار فيما يتعلق بالترتيبات والصياغة المثلى لدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية (ب) تضمين هذه القرارات في خارطة الطريق المعنية بوضع إطار سياسة لدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني، وخارطة الطريق هي أحد المخرجات الأساسية لإطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لدعم الدول الأعضاء التي تم بموجبها تصور هذه المشاورات.

## 4. نطاق الخدمات التعاقدية

### 4-1 وصف المهمة

سيشمل العقد الجوانب الثلاثة الأساسية التالية.

المخرج الأول: تقييم شامل لاحتياجات العمل في الدول الأفريقية فيما يتعلق بالتصنيف الائتماني:

ستقيم الدراسة احتياج الدول الأعضاء إلى خدمات تصنيف ائتماني بديل مع الوضع في الاعتبار حجم الأسواق المالية وتدفق الاستثمار والبنية التحتية التي تدعم الاقتصادات الوطنية، ومن المهم تقييم هذه الاحتياجات في مرحلة دراسة الجدوى وما قبلها من أجل تقديم تصميم المقترح إلى الوكالة المحتملة وتحديد العناصر الأساسية لبيئة عمل هذه الوكالة. ويجب أن يشمل نموذج الدراسة الحكومات والبنوك المركزية والسلطات الوطنية لتعزيز الاستثمار وصناديق التقاعد وشركات الاستثمار الأساسية والهيئات التنظيمية ذات الصلة باعتبارهم عملاء محتملين لوكالات التصنيف الائتماني، كما يتعين أن تضع الدراسة في اعتبارها نموذج مكون من 10 حكومات و5 بنوك مركزية و5 سلطات وطنية لتعزيز الاستثمار و5 هيئات تنظيمية وطنية ممثلين للخمس مناطق الأساسية للاتحاد الأفريقي، ويجب أن تستوفي الحكومات والبنوك المركزية والسلطات الوطنية لتعزيز الاستثمار والهيئات التنظيمية ذات الصلة الموجودة في النموذج الشروط التالية على الأقل:

أ تكون عضوًا في الاتحاد الأفريقي.

ب تعبر عن اهتمامها بدراسة احتمالية إنشاء وكالة تصنيف ائتماني أفريقية.

ج تكون دولة (أو من دولة) صنفتها وكالة تصنيف ائتماني دولية على مدار الخمس أو العشر سنوات الماضيين.

قبل إجراء الدراسة يتعين على الاستشاريين البدء بالمواصفات الأولية وشرح النموذج الذي ستعتمده الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران قبل التنفيذ الفعلي للدراسة، ويجري الاستشاريون الدراسة من خلال الاستعراض المستندي والمقابلات الميدانية والاستبيانات التي ستعتمدها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كذلك. ويجب ترجمة الاستبيان إلى لغات الاتحاد الأفريقي الأربعة الأساسية (الإنجليزية والفرنسية والعربية والبرتغالية)، وستعتمد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران نفقات المستشارين والترجمة وتتحملها قبل إجراء الدراسة.

النتيجة المستهدفة رقم 1-1: تقارير تحليلية عن تقييم احتياجات الدول الأعضاء لخدمات التصنيف الائتماني.

يتم تضمين النتائج في تقرير تحليلي يعرض الاستنتاجات المستخلصة من الاستعراض المستندي والعمل الميداني في الدول الأعضاء المختارة، ويتم وضع نتائج الدراسة في تقرير يحلل آخر فصل فيه أوجه التشابه والاختلاف بين أسواق خدمات التصنيف الائتماني في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا، وستعتمد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هذه التقارير.

المخرج الثاني: دراسة جدوى تغطي النتائج المستهدفة التالية:

I. تحليل نقاط القوى ونقاط الضعف والفرص والتهديدات التي تحدد المخاطر الأساسية وعوامل النجاح، والقيام بتحليل يوضح أهمية وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية المقترحة وفعاليتها في سياق الاقتصاد السياسي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

II. تحليل توجهات الأسواق المالية وأنماط الاستثمار في الدول الأفريقية مقارنة بالمناطق الأخرى وعلى المستوى الدولي.

III. تحليل الصكوك القانونية ودعم البنية التحتية المؤسسية المتاح بالفعل وأي شروط أساسية أخرى بشأن وكالة التصنيف الائتماني المقترحة في الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والقاري.

IV. الخيارات المتاحة لتنفيذ نموذج مؤسسي تقوم عليه وكالة التصنيف الائتماني المقترحة، مع وصف دقيق لأدوار الأطراف الفاعلة أو المؤسسات أو الشركاء المحتمل مشاركتها في التنفيذ – التي قد تكون مؤسسة فردية أو اتحاد شركات.

V. تحليل لأسهم رأس المال والاستثمارات الأخرى اللازمة لتأسيس وكالة التصنيف الائتماني المقترحة، شاملاً خيارات للحصول على تمويل مشترك بين القطاعين الخاص والعام، وهيكل للمساهمين قادر على الاستمرار، ويكون التحليل مشفوعًا باستراتيجية ودافع عمليين يهدفان إلى تحديد خدمات صادقة ونزيهة مطلوبة بشدة في مجال التصنيف الائتماني يتعين على المؤسسة المقترحة تقديمها.

VI. نموذج عمل مميز وتحليل لأسعار خدمات التصنيف الائتماني والمقومات المالية للوكالة، إلى جانب تحليلات حساسية الوكالة من حيث قدرتها على الاستمرار من حيث التمويل العام والتجاري أو بالنسبة لنموذج التمويل الخاص بالاتحاد الأفريقي أو أي نموذج تمويل مقترح آخر.

VII. يتعين أن يكون التقييم مراعي لضرورة التوقف عن تكرار المؤسسات القائمة بالفعل ومعالجة التحديات التي تواجهها الدول الأفريقية في مجال التصنيف الائتماني. ويتعين أن يشمل التحليل استراتيجية للتغلب على المشاكل التي تنتج عن تضارب المصالح، والسمعة السيئة، والتصنيفات الخاطئة، والاعتماد الكلي على وكالات التصنيف الائتماني الدولية.

تشكل الست عناصر الفرعية الموضحة بأعلى جزءً أساسيًا من دراسة الجدوى الموحدة كما أنها تمثل نتائج واضحة مستهدفة في إطار تنفيذ الاستشارات وترد تفاصيلها ومراحلها في أجزاء لاحقة من هذه الشروط المرجعية. وتُراجع جميع النتائج المستهدفة وتُضَع الصيغة النهائية لها بعد الحصول على موافقة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

من وجهة نظر فنية، على الاستشاريين المستقبليين أن يحددوا منهجيات المهمة المكلفين بها بالتفصيل، ويجوز أن يقترحوا منهجية سبق أن وضعتها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أو يقدموها ضمن المستندات التي تدعم عرضهم المقدم بخصوص هذا العقد. ويتعين الحصول على موافقة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على تلك الآليات قبل بدء تنفيذها.

النتيجة المستهدفة رقم 2–1: تحليل المخاطر الرئيسية أمام وكالة تصنيف الائتمان الأفريقية وعوامل نجاحها:

مخرجات هذه النتيجة ستكون منظورًا أوسع لفرص النجاح سيكون بمثابة تقييمًا شاملاً لمقومات وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية من أجل الوصول إلى الأسواق المالية من خلال الاقتصادات الأفريقية، كما ستساعد على إجراء تحليل شامل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات على مستوى الوكالة، مع مراعاة المنافسة الوطنية والإقليمية والدولية، ويستند ذلك التحليل على الدراسات المكتبية والعمل الميداني والتواصل مع مجموعة من الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية من جميع القطاعات، بما في ذلك ممثلي الدول الأعضاء.

النتيجة المستهدفة رقم 2–2: تحليل السوق

يتعين أن يدرس هذا التحليل سوق التصنيف الائتماني في القارة واتجاهاته وديناميكياته خلال العشر إلى العشرين سنة القادمة التي قد تدعم أو تعيق نمو وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية أو تجعلها غير ذي صلة بهذا المجال، ومن خلال دراسة السوق يتم تحليله وتكون هذه الدراسة مبنية على المخرجات من خلال فحص إمكانات الدول بتعمق. وينبغي أن يشمل هذا على وجه التحديد حجم الأسواق المالية الحالية وعمقها، بما في ذلك القطاعات الفرعية وعدد الحكومات العامة والخاصة والمختلطة والبنوك المركزية والهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار والهيئات التنظيمية ذات الصلة. وينبغي كذلك الاستفادة من أي تحليلات سابقة أجريت بشأن هذا الموضوع. وينبغي أن تكون هذه النتيجة المستهدفة في شكل تحليل للميزة التنافسية للوكالة على المستوى الوطني والقاري لاستمرار منافسة وكالات التصنيف الائتماني العالمية الأخرى.

النتيجة المستهدفة رقم 2–3: تقييم الأطر القانونية الرئيسية والمتطلبات التنظيمية:

يتعين أن تقيم هذه النتيجة المستهدفة الأطر القانونية والتنظيمية وإطار السياسة داخل نطاق الدول الأفريقية والبنيات التحتية الأخرى، وأن تحدد متطلبات الوكالة ليتمكن الاتحاد الأفريقي – الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والحكومات والبنوك المركزية والهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار والهيئات التنظيمية المعنية – من تحديد أوجه صلاحيتها وتحقيق التكامل. إضافة إلى ذلك يتعين إجراء هذه الدراسة الخاصة بوكالة التصنيف الائتماني على المستوى الإقليمي الرسمي وغير الرسمي طبقًا للشروط المرجعية، وهذا من شأنه أن يضع معايير إتاحتها ويساعد على تحديد الإطار القانوني لها وكسب الميزة التنافسية.

النتيجة المستهدفة رقم 2–4: نموذج مؤسسي لتقديم خدمات الوكالة وإدارتها على الصعيدين الوطني والقاري:

يتعين أن يعتمد الاستشاريون على معلوماتهم بشأن أفضل الممارسات الدولية والوقائع المؤسسية والقانونية والممارسات المتبعة حاليًا في دول الاتحاد الأفريقي، والنتائج التي توصلت إليها وكالات التصنيف الأمريكية والآسيوية والأوروبية والروسية في التوصية بالنموذج المؤسسي، فذلك النموذج يتعين أن يتسم بطابع ديناميكي ويكون سريع الاستجابة لاحتياجات العملاء المستقبليين والحكومات والبنوك المركزية والهيئات الوطنية المشجعة للاستثمار وصناديق المعاشات والهيئات التنظيمية المعنية. ويتعين أن توضح هذه المخرجات الفرص المتاحة والقيود داخل نظام الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.

النتيجة المستهدفة رقم 2–5: تحليل الاستثمارات اللازمة لتأسيس الوكالة:

وفقًا للنتيجة المستهدفة رقم (2–3) في هذا العقد، يتعين أن يكون هناك تقييم لتكلفة الخبرة أو الخدمات الاستشارية وعوامل التكلفة الأخرى ذات الصلة بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية. وهذه النتيجة المستهدفة يتعين من خلالها أن توضح خيارات الاستثمار المختلفة المتاحة أمام الاتحاد الأفريقي والحكومات لإنشاء المؤسسة. ويتعين أن يكون كل خيار مُسَعَّر وفقًا لعوامل التكلفة المناسبة في قطاع خدمات التصنيف الائتماني وأسواق رأس المال. وفي ظل السياق السياسي والاقتصادي لأسواق راس

المال الأفريقية، يمكن للخبير الاستشاري أن ينظر في مسألة وضع برنامج مرحلي للوكالة يعمل على تحديد المراحل أو الدول والمؤسسات أو أيهما في كل مرحلة من مراحل التأسيس، وكذلك الاستثمارات اللازمة.

النتيجة المستهدفة رقم 2–6: تقييم احتياجات الاتحاد الأفريقي لإنشاء وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية وتنميتها ودعمها.

استنادًا إلى نتائج الاستشاريين وبما يتماشى مع النتائج المستهدفة الأخرى في المشروع، يتعين أن تقيم هذه النتيجة المستهدفة عملية بناء القدرات وتقدم توصيات لبناء القدرات الضرورية لنظام الاتحاد الأفريقي وعلى مستوى الدول الأعضاء من أجل وضع خطط عمل لدعم وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية.

النتيجة المستهدفة رقم 2–7: دراسة جدوى موحدة لتأسيس وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية

يجري الاستشاريون دراسة جدوى موحدة لوكالة التصنيف الائتماني المقترحة تشمل كل ما سبق.

الجدول الزمني المقدر للأنشطة:

| **الأنشطة** | **الإطار الزمني المؤقت** |
|---|---|
| ترجمة الاستبيان والتحقق من صحته من جانب الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران | الأسبوع الأول من فبراير عام 2020 |
| صياغة النموذج | الأسبوع الأول من مارس عام 2020 |
| إكمال الدراسة الفعلية وتقديم المسودة الابتدائية إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران | الأسبوع الثالث من أبريل عام 2020 |
| تغذية راجعة من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران | الأسبوع الرابع من يونيو عام 2020 |
| إنهاء الدراسة | الأسبوع الأول من يونيو عام 2020 |
| كتابة تقرير تجميعي ملخص للسياسة | الأسبوع الثاني من يوليو عام 2020 |

### 3.0 معايير الجدوى

تهدف معايير الجدوى ونتائج الدراسة اللاحقة إلى توفير بيان نوعي وكمي موثوق به اقتصاديًا وسياسيًا وعلميًا ويمكن من خلاله التحقق في القيود والمخاطر والفرص المحتملة النوعية والكمية عند تأسيس وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية، ويشمل البيان، على سبيل المثال لا الحصر: 1) القيود والفرص التشغيلية والمؤسسية داخل الاتحاد الأفريقي في مجالات مثل الخبرة التقنية والقدرة التكنولوجية واحتياجات الميزانية والاحتياجات المالية والتواصل واستراتيجية التسويق والقدرة الترويجية؛ 2) تعرض المخرجات أيضا القيود والفرص الخارجية في البيئة السياسية والاقتصادية في الأنظمة القانونية والتنظيمية الوطنية والدولية. يجب أن تحدد معايير الجدوى التالية بوضوح الموقف أو المسار الذي

يتعين على الاتحاد الأفريقي اتخاذه، مع تقديم دليل يثبت إمكانية تحقيق أو عدم تحقيق الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والدافع وراء ذلك.

i. جدوى السوق:

الهدف من هذا الجزء من الشروط المرجعية هو الحصول على تحليل لجدوى السوق (دراسة سوق) من محلل سوق محترف في مجال المشروع المقترح لتأسيس وكالة تصنيف ائتماني وتطويرها داخل السوق الأفريقي. ويتعين أن يقدم ذلك المحلل وجهة نظر طرف من الغير "غير ذي مصلحة" وحساب لتكلفة تأسيس الوكالة بناء على الوضع التنافسي للاتحاد الأفريقي في السوق الأفريقي، وفي الوقت نفسه يحدد الطلب على خدمات التصنيف الائتماني داخل السوق الأفريقي.

ii. الجدوى الفنية:

يتعين أن يضمن هذا التقييم جودة المعايير الفنية المتعلقة بالموارد المتاحة للاتحاد الأفريقي لمساعدة أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي على تحديد ما إذا كانت الموارد الفنية كافية للقدرات المطلوبة. وينبغي أن يحدد هذا المعيار خصائص ومؤهلات الخبراء أو المؤسسات الفنية التي يمكنها تحويل الأفكار والمقترحات إلى نظم عمل لإدارة المؤسسة المقترحة، كما يتعين أن تشمل الجدوى الفنية تقييمًا لأجهزة وبرامج محددة ومعايير فنية أخرى للوكالة مقترح تأسيسها.

iii. الجدوى المالية والاقتصادية:

يتعين أن يبين هذا التقييم تكلفة تأسيس الوكالة وفوائدها ومخاطرها وعوائدها لتمكين الاتحاد الأفريقي من تحديد الجدوى والتكاليف والفوائد والمخاطر والعوائد المرتبطة بهذا المقترح قبل تخصيص أي موارد مالية للتأسيس. ويتعين أن تبين الاستنتاجات والتوصيات التقييمات التجميعية لتحديد موقف الاتحاد الأفريقي: ما إذا كان يتعين تنفيذ مشروع تأسيس الوكالة أم لا. وذلك الموقف القاطع يكون بمثابة قرارًا تقديريًا مستقلاً للمشروع إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو بتعزيز مصداقيته لمساعدة أجهزة الاتحاد الأفريقي على تحديد الفوائد الاقتصادية الإيجابية التي قد توفرها الوكالة المقترحة للدول الأعضاء.

iv. الجدوى القانونية:

يبحث هذا التقييم فيما إذا كان أي جانب من جوانب المشروع المقترح يتعارض مع المعايير القانونية مثل القوانين الوطنية والهيئات التنظيمية والمستندات الإدارية وقوانين إتاحة البيانات وحمايتها والمعايير المقررة وأفضل الممارسات. ويتعين أن يكون هناك حساب شامل لجميع القوانين والتشريعات المعنية التي يجب مراعاتها عند تنفيذ هذا المشروع.

v. جدوى الموقع

في حال قرر الاتحاد الأفريقي إنشاء منظمة واختار لها مكان عملها، يتعين أن تذكر دراسة الجدوى الموقع المثالي الذي اختاره الاتحاد الأفريقي للوكالة، كما يتعين أن يبين هذا التقييم النهج الذي اتبعه الاتحاد لتحديد المكان المناسب لوكالة التصنيف الائتماني الأفريقية والعوامل الرئيسية التي تجعله مناسبًا لها.

## 4. المنهجية

كجزء من المستندات الفنية التي تدعم المناقصة لهذا العقد، يجب على الاستشاري أو الاستشاريين المحتملين تحديد المنهجيات التي سيستخدمونها في تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه وتحقيق المخرجات/النتائج ما لم تتم الإشارة إلى ذلك بوضوح في الأقسام السابقة من هذه الوثيقة، وستحتاج الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران الموافقة على هذه المنهجيات قبل بدء الدراسة. نظرًا لأن أي دراسة سابقة للجدوى سترتبط ارتباطًا وثيقًا بأعمال سابقة قام بها شركاء التنمية الدوليين في الاتحاد الأفريقي حول وكالات التصنيف الائتماني، يجوز للاستشاري أوالاستشاريين لهذا الغرض الاستفادة من المعلومات والدراسات السابقة والدراسات التي تم تنفيذها بالفعل في إطار هذا المشروع أو التي أُجريت في الدولة في المجالات ذات الصلة، ويجب مشاركة هذه المصادر مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للموافقة على اجتماع أولي خاص خاص بالعقد.

ستستند دراسات ما قبل الجدوى ودراسات الجدوى إلى ثلاث عناصر: (i) الدراسات المكتبية حول المراجع المتاحة المتعلقة بالنتائج المستهدفة. (ii) زيارات ميدانية لجمع البيانات فيما يتعلق بالتحليلات الفنية. (iii) البيانات الكمية والنوعية المتعمقة التي تم جمعها من الزيارات الميدانية والمراجع فيما يتعلق بالدعم المؤسسي ونماذج الأعمال التي يمكن تبنيها عند إنشاء وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية. سيتطلب ما سبق درجة عالية من التفاعل مع الدول الأعضاء ووكالات التصنيف الائتماني الدولية، بالإضافة إلى ذلك ينبغي على الاستشاريين إيلاء الاهتمام –عند الحاجة– بالمنافسين المحتملين الإقليميين.

يجب أن تكون كل المخرجات أو النتائج المستهدفة –كما هو موضح بأعمل – موضوعًا لتقارير فرعية محددة ستقوم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بمراجعتها والموافقة عليها.

## 5. الاستشاريين أو الشركة

يتعين على الاستشاريين أن يكون لديهم خبرة وقدرة قانونية للعمل في دول الاتحاد الأفريقي، ويجب على مقترح الاستشاري أو الاستشاريين تحديد طبيعة الارتباط والروابط بين جميع الأطراف المشاركة والأطراف التي تشكل شراكة أو أيهما للقيام بالمهمة.

ستقوم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بتقييم جميع الخبراء واعتمادهم في هذا الصدد بقدراتهم الفردية للقيام بالأنشطة المحددة في مستندات العرض.

يتعين أن يكون أي استشاري مواطنًا في دولة من دول الاتحاد الأفريقي أو الشتات الأفريقي أو شريك في شركة بها مكتب مسجل في دولة من دول الاتحاد الأفريقي.

الخبرة المطلوبة للاستشاريين

5.1 يتعين على الاستشاري أو الاستشاريين أن يكون حاصل على الدكتوراه في الأعمال المصرفية والمالية متخصصة في إدارة الديون السيادية والمالية العامة أو حاصل على شهادة متقدمة ذات صلة وخبرة كما هو موضح باسفل.

5.2يتعين أن يكون لدى الاستشاريين خبرة في فهم أنظمة الاتحاد الأفريقي وأسواق رأس المال العالمية وأنظمة إدارة الدين السيادي.

5.3يتعين أن يكون لدى الاستشاريين خلفية واسعة في إنشاء المنظمات العامة والشركات المالية

5.4يتعين أن يكون لدى الاستشاريين فهم قوي في منهجية التصنيف الائتماني السيادي لوكالات التصنيف الدولية الرائدة

5.5يتعين أن يكون لدى الاستشاريين خبرة كافية للقيام بأنواع مماثلة من دراسات الجدوى مع الوكالات والحكومات

5.6يتعين أن يكون لدى الاستشاريين خبرة في التحليل القانوني والسياسي والمالي للمؤسسات المالية

5.7يتعين أن يكون لدى الاستشاريين معرفة قوية في هيكل المنظمات الدولية وعملياتها خاصّة في الاتحاد الأفريقي أو أي هيئة إقليمية أخرى

## 6. المبادئ التوجيهية لإعداد متطلبات استيفاء الشروط

يحتوي بيان استيفاء الشروط الخاصة بالاستشاريين أو الشركة الاستشارية المهتمة بالتقديم بالخدمات المتوقعة على تقديم الآتي للجنة المشتريات التابعة إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران:

6.1 اسم الفرد أو الشركة وسنة التأسيس أو المهمة الأولي ودولة التسجيل إذا كانت أجنبية ونوع المنظمة سواء كانت فردية أو ملكية أو شراكة أو شركة أو غيرها.

6.2 اسم الخبراء الاستشاريين أو الشركات التابعة وسنة تأسيسها ودول المنشأ ونوع المؤسسة

6.3 عنوان المكتب الرئيسي بالكامل وعنوان العمل ورقم الهاتف والعنوان البرقي. بالنسبة لاستشاريين أو شركات استشارة السجل الأجنبي، يرجى توضيح إذا كان هناك أي مكاتب فرعية مُنشئة في جنوب أفريقيا ومكانها.

6.4 في حالة أن الشركة الحالية هي الخلف أو نتيجًة لتطور شركة أو أكثر سابقة، يُكتب أسماء الكيانات والتواريخ الأصلية لتأسيسها

6.5 تقديم نبذة موجزة عن الاستشاري أو الشركة.

6.6 تحديد بوضوح ودقة أسماء الخبراء الرائدين (الاستشاريين) أو مديري الشركة الاستشارية والموظفين الرئيسين. يتعين أن يكون هذا مصحوبًا بالسيرة الذاتية التي توضح الخبرة والانتسابات المهنية والقدرة اللغوية للموظفين الرئيسين المذكورين.

6.7 قوموا بذكر (2) شخصين لا أكثر قد تتواصل معهم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ويتعين على الأشخاص المذكورة أن يُصرح لهم بإجراء المعاملات بالنيابة عن فريق الاستشاريين أو الشركة بشأن ما يتعلق بالسياسة والمسائل التعاقدية.

6.8 تحديد عدد الخبراء المقترحين للمهمة من حيث التخصص، وعلى الرغم من أن بعض الخبراء قد يكونون مؤهلين لعدة تخصصات إلا أنه يجب إدراج كل شخص مرة واحدة وفقًا لوظائفه الأساسية. تحت هذا البند، يتعين تحديد رسوم الاستشارة لكل خبير وتحديد المراجع المصرفية وعنوان البنك.

6.9 تحديد أنواع مناسبة من الخدمات والتخصصات يكون الاستشاريون أو الشركة الاستشارية مؤهلة ماليًا وفنيًا للاضطلاع بها.

6.10 يتعين وضع أسماء المشاريع التي قامت الشركة بتقديم خدمات استشارية بها في العشر سنوات الماضية.

## 7. متطلبات اللغة

يتعين أن يكون بارعًا في لغة أو أكثر من اللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي

الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

الأمانة القارية

230 شارع 15 راندجسبارك ميدراند
جوهانسبرغ 1687، جنوب أفريقيا

# بيان بشأن موضوع اقتراح جمعية الاتحاد الأفريقي لعام 2021 إلى اللجنة الوزارية لجدول أعمال 2063

## ديباجة

أثناء اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالشئون المالية النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل المنعقدة في الفترة من 4 إلى 8 مارس 2019 في ياوندي بالكاميرون ناقشت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران قرار اللجنة الفنية المتخصصة لتبني اقتراح الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للتوصية به في جمعية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ موضوع القمة السنوية للاتحاد الأفريقي لعاد 2021 المعني "بتحسين الوصول إلى رأس المال العالمي لتحقيق نمو اقتصادي تحولي متسارع." طلبت اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالشئون المالية النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم اقتراح بشأن موضوع قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2021 إلى اللجنة الوزارية لجدول أعمال عام 2063 المكلفة بدراسة الموضوعات الرئيسية السنوية.

إشارةً لقرار اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالشئون المالية النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، تُقدم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران المذكرة المفاهيمية التالية لموضوع اقتراح جمعية الاتحاد الأفريقي لعام 2021 لتنظر فيها اللجنة الوزارية لجدول أعمال عام 2063

الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

الأمانة القارية

230 شارع 15 راندجسبارك ميدراند
جوهانسبرغ 1687

**جنوب أفريقيا**

# مقترح بشأن الموضوع الرئيسي لجمعية الاتحاد الأفريقي مقدم من الآلية الافريقية لاستعراض الأقران لعام 2021

تحسين الوصول إلى رأس المال العالمي لتحقيق تنمية اقتصادية تحولية متسارعة

اللجنة الوزارية لجدول أعمال عام 2063

المذكرة المفاهيمية

## 1. مقدمة

تاريخيًا كانت غالبية الدول الأفريقية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الاستثمار الأجنبي المباشر والمنح الخارجية والقروض التساهلية لتمويل النفقات الرأسمالية والعجز الحكومي، وكانت القدرة على الاستفادة من الأسواق المالية المحلية وتنميتها والوصول إلى أسواق رأس المال العالمية محدودة، ولكن بعد مواصلة شركاء التنمية والمانحين تقليص مساعدتهم المالية أصبح للحكومات الأفريقية والقطاع الخاص حاجة للوصول إلى مصادر مالية بديلة لتمويل مشاريعهم التنموية ومؤسسات الأعمال. ووفقًا للبنك الأفريقي للتنمية يوجد مشروعات متعددة في مرحلة الإعداد تحتاج إلى التمويل ولن يتم استكمالها دون دعم تمويلي عالمي، تشير تقديرات البنك الأفريقي للتنمية أن احتياجات البنية التحتية للقارة تتروح بين 130–170 مليار دولار أمريكي في السنة مما يترك فجوة تمويلية تتروح بين 68–108 مليار دولار أمريكي. وباعتباره جزًء من الحل، تبذل عدد من الدول الأفريقية جهودًا لتحسين إمكانياتهم للوصول إلى الأسواق الرأسمالية العالمية أو تطوير أسواق الديون المحلية الخاصة بهم.

كما يشير البنك الأفريقي للتنمية أن المدخرات المحلية في معظم الدول الأفريقية ستقل عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي مما يعتبر أقل بكثير من معدل الاستثمار (بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا يشير أن الفرق بين المدخرات المحلية ومعدل الاستثمار يعتمد على قدرة الدولة على الاستفادة من المدخرات الأجنبية لسد فجوة الاستثمار. وعلى الرغم من أن القروض والمنح الرسمية تُمثل ما لا يقل عن 30% من إجمالي الناتج المحلي سنويًا لمعظم البلدان فإن الفجوة الكبيرة في الاستثمار هي السبب الرئيسي وراء سعي الدول للوصول إلى الأسواق العالمية والاستفادة من المدخرات الأجنبية لاستكمال المدخرات المحدودة للنظام المحلي.

ارتفعت قيمة السندات الأجنبية المقومة بالعملات الصادرة عن الحكومات الأفريقية كل عام من 2 مليار دولار أمريكي في عام 2009 إلى حوالي 27.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وحتى الأن تمتلك عشرة دول أفريقية ذات أعلى قيمة للاقتراض بالعملات الأجنبية من خلال إصدار السندات إجمالي 113.5 مليار دولار أمريكي من سندات اليورو المستحقة. في 31 ديسمبر من عام 2018، أصدرت مجموعة من 21 دولة أفريقية سندات اليورو لدعم ميزانيات الحكومة وتمويل استثمار البنية التحتية، تشير تقارير سوق رأس المال الأفريقية لعام 2018 ( The African Capital Market Watch 2018) أن حوالي 38% من تدفق رأس المال إلى الأسواق الأفريقية يكون من خلال صكوك الدين السيادي. إن الأهداف

الرئيسية هي تعميق أسواق الرأسمالية المحلية وزيادة رأس المال لمشاريع البنية التحتية العامة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم وصول القطاع الخاص إلى أسواق رأس المال العالمية.

2. **موضوعات فرعية**

سيتم مناقشة الموضوع الرئيسي ضمن المواضيع الفرعية الستة (6) التالية:

i. **توسيع الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية للتصنيع وتطوير البنية التحتية:** يتفق خبراء التنمية على أن هناك الكثير يجب القيام به لضمان قدرة أفريقيا على التصنيع وخلق الوظائف لشبابها. إن البنية التحتية الجيدة هي أحد العوامل الرئيسية لتحسين جاذبية أفريقيا للاستثمار الأجنبي المباشر، ولتلبية احتياجات البنية التحتية توفر أسواق رأس المال فرص تمويل التنمية بأسعار مرنة ومستحقة. ومع وجود قاعدة أوسع من المستثمرين، سيتاح رأس المال العالمي لتمويل الأنشطة التنموية التي كانت تعتبر في السابق أكثر خطورة ولن يتم خدمتها بطرق التمويل التقليدية من خلال القطاع البنكي ومن خلال القيام بذلك سيسهم بشكل كبير في الابتكار في الاقتصادات الأفريقية.

ii. **تعزيز الحوكمة الاقتصادية الرشيدة للنمو الاقتصادي الشامل:** إن الحوكمة الاقتصادية الرشيدة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للنمو الشامل والاقتصاد الأقوى والأداء الفعال للقطاعين العام والخاص، فهو يحسن ثقة المستثمر ويعزز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي الذي يعد أساسًا لاقتصاد أقوى وللاستثمارات ولخلق فرص العمل والحد من الفقر، ويمكن أن تساهم السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية التي تعمل بشكل جيد في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويقيّم المستثمرون بشكل متزايد عمليات المساءلة والشفافية في تخصيص الموارد العامة خاصة الأموال التي يتم جمعها من أسواق رأس المال، ويمكن فقط للمؤسسات القوية والمدارة جيدًا والشفافة تقديم خدماتها للمجتمع بفعالية.

iii. **القدرة على تحمل الدين العام للدول الأفريقية لانتهاز فرص النمو:** أدى الاهتمام المتزايد بالوصول إلى أسواق رأس المال الدولية إلى وضع القدرة على تحمل الديون العامة على رأس جدول أعمال السياسة في القارة، ومع ذلك كان الدافع الرئيسي للاستدامة في معظم الدول هو تباين معدل الفائدة – النمو مما يؤكد أهمية الحفاظ على النمو وتسريع

وتيرته والاستفادة من حيز الاقتراض لنفقات تعزيز النمو، وللحفاظ على الدين العام عند عتبات تحمل الدين يتعين إدارة الاقتراض المرتفع الذي يزداد إلى أعلى معدلات الإنفاق في الميزانيات المالية لحوالي نصف الدول الأفريقية.

iv. **إدارة التأثير المتزايد لوكالات التصنيف الائتماني الدولية:** ارتفع عدد الحكومات الأفريقية التي حددت تصنيف ائتماني سيادي من وكالات التصنيف الدولية من حكومة واحدة فقط إلى 32 حكومة في عام 1994، وهذا التصنيف ضروري للدول للوصول إلى أسواق رأس المال العالمية والوصول إلى قاعدة أوسع نطاقًا من المستثمرين المحتملين. قدم أولابيسي وشتاين (2015) أدلة تشكك في الاتساق التطبيق العادل للمؤشرات النوعية ومؤشرات المخاطر النوعية المستخدمة في تحديد التصنيفات الائتمانية السيادية الدول الأفريقية، كما ينتقد المحللون أن منهجيات التصنيف تقوض القوة الاقتصادية والنمو المحتمل في الاقتصادات الأفريقية مما يدعو إلى التشكيك في دقتها وموضوعيتها، ورغم هذه التحديات يستمر دور وكالات التصنيف في التوسع مع سعي مزيد من الدول الأفريقية إلى زيادة رأس المال من خلال الأسواق العالمية.

v. **فتح الاستثمارات المحتملة للأسواق الحديثة والمنافسة:** أسواق رأس المال غير المتطورة التي يظل نطاقها ضيقًا وتبقى غير سائلة مما يحد من الحصول على التمويل طويل الأجل ويعوق قدرات الدول على جمع التمويل، ويتطلب السوق المالي الذي يعمل بشكل جيد وجود مؤسسات قوية وإطار قانوني سليم وحماية المستثمرين والحكم الرشيد، وهذه عناصر أساسية لزيادة عمق الأسواق وخلق بيئة مواتية للأعمال.

vi. **مناهج مبتكرة للتمويل وتعبئة الموارد المحلية:** توجد حاجة إلى وجود صكوك مالية مبتكرة لا سيما تلك الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل غالبية الأعمال في القارة، وتظل المؤسسات الصغيرة محصورة في القطاع غير الرسمي بسبب عدم كفاية الخدمات المالية، وبالنظر إلى أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد وحقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست فقط أقل عرضة للحصول على التمويل ولكن يدفعون أكثر من أجل الحصول عليه، فمن الضروري أن ينتج صناع السياسات والمؤسسات المالية في أفريقيا منتجات مالية موجهة نحو منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات.